laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٥
بتاريخ:	٥ / ١ / ٢٠٢٠

ملف رقم: ٤٨٢٢/٢/٣٢

السيد الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٨/١٠/١٠، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للتأمين الصحى والأزهر الشريف (المنطقة الأزهرية بالوادي الجديد)، الذى تطلب فيه الهيئة إلزام الأزهر الشريف بأداء مبلغ مقداره ٤٤٦٨ (أربعة آلاف وأربعمائة وثمانية وستون) جنيهًا، قيمة باقى المستحق من اشتراكات التأمين الصحي لطلاب المنطقة الأزهرية بالوادي الجديد عن العامين الدراسيين ٢٠١٥/٢٠١٤، و٢٠١٧/٢٠١٦، بالإضافة إلى الفوائد القانونية.

وحاصل الوقائع– حسبما يبين من الأوراق– أن القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التأمين الصحى على الطلاب، وقرار وزير الصحة التنفيذي له رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ يوجب سداد اشتراكات سنوية على الطلاب تلتزم بتوريدها الإدارة التعليمية المختصة إلى الهيئة العامة للتأمين الصحى فى موعد غايته منتصف شهر نوفمبر من كل عام، وفى العامين الدراسيين ٢٠١٥/٢٠١٤، و٢٠١٧/٢٠١٦ تبقى مبلغ مقداره ٤٤٦٨ (أربعة آلاف وأربعمائة وثمانية وستون) جنيهًا، من قيمة ما هو مستحق من اشتراكات التأمين الصحي لطلاب المنطقة الأزهرية بالوادي الجديد، لم تقم المنطقة الأزهرية بسداده رغم مطالبة الهيئة العامة للتأمين الصحى لها أكثر من مرة ولكن دون جدوى، وإزاء ذلك طلبتم عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية للفصل فيه برأى ملزم.

ونفيد: أن النزاع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٥ من ديسمبر عام ٢٠١٩م الموافق ٢٨ من ربيع الآخر عام ١٤٤١هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببًا في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات مُلزمًا للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم– وعلى ما جرى عليه إفتاؤها– أن المشرع اختصّ الجمعية العمومية بإبداء الرأي مسببًا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الإدارية؛ وذلك بديلًا عن استعمال الدعوى وسيلة لحماية

laa-eg.com

الحقوق وفض المنازعات، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسمًا لأوجه النزاع وقطعًا له، ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفيًا شرائطه الشكلية والموضوعية، مدعومًا بمستنداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولا إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فللجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحًا للفصل فيه أن تنتدب خبيرًا، أو أكثر، للاستنارة بالرأي في المسائل الفنية التي تستدعى خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعًا كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصرًا من عناصر الإثبات في النزاع.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان البيّن من مطالعة أوراق النزاع الماثل أنه غير صالح للفصل فيه بحالته الراهنة، لاختلاف أعداد الطلاب المقيدين في الفترة محل النزاع، إذ تزعم الهيئة عارضة النزاع أن أعداد الطلاب المقيدين بالمنطقة الأزهرية بالوادي الجديد عن العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤ هو (٤٦٧٨ طالبًا)، وعن العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ هو (٤٠٣٠ طالبًا) ، في حين أن الأعداد الواردة من المنطقة الأزهرية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤ هو (٣٩٤٥ طالبًا) ، وعن العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ هو (٤٠١٤ طالبًا) ،ولما كان التضارب في أعداد الطلاب يستتبعه تضارب في قيمة المبالغ المستحقة في ذمة المنطقة الأزهرية، لذا ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة، وحددت مهمتها على نحو ما يرد تفصيلا بالمنطوق.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة محاسبية برئاسة عضو من المديرية المالية بمحافظة الوادي الجديد، وممثل عن كل من طرفي النزاع، تكون مهمتها تحديد عدد الطلاب المقيدين خلال الفترة محل النزاع تحديدًا دقيقًا، والمستحق عنهم اشتراكات التأمين الصحي، وكذا تحديد المبالغ التي سددها الأزهر الشريف (المنطقة الأزهرية بالوادي الجديد) للهيئة العامة للتأمين الصحي، والمبالغ المتبقية (الواجب سدادها خلال الفترة آنفة الذكر)، والمستندات الدالة على ذلك بالتفصيل ، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الهيئة عارضة النزاع؛ لتتولى الأخيرة رفعه للعرض على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٣/١١ ، تمهيدًا للفصل في النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: / / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة